

محاضرة رقم (06): واقع التوجيه المهني في الجزائر

مراحل التجربة الجزائرية في التوجيه المدرسي: ويمكن تقسيمها إلى: ثلاث مراحل نجيز ما تميزت

به كل مرحلة فيما يلي:

المرحلة الأولى: تمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى غاية 1973/1974 ، حيث تميزت هذه المرحلة بتخرج أول دفعة جزائرية من جملة دبلوم دولة مستشار في التوجيه المدرسي والمهني، تضم 10 مستشارين كما تميزت باستخدام أول مرسوم جزائري ينص على استحداث دبلوم دولة جزائري لمستشاري التوجيه المدرسي و المهني و هو مرسوم رقم 241-66 المؤرخ في 05 أوت 1966، هذا من الناحية التشريعية أما من حيث الجانب الأكاديمي العلمي فقد أقيم أول ملتقى حول التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر سنة 1968 ، تلاه ملتقى آخر سنة 1971 عكف فيه المختصون على دراسة الروائر النفسية والتقنية، أما الفلسفة التي انتهجت في هذه المرحلة فكانت تنطلق من كون فعل التوجيه كان متمركزا على الفرد نفسه (التلاميذ المتدرسين)، حيث كان الاهتمام منصبا حول كيفية بناء إرشادات توجيه مدرسي ومهني قائمة على تنبؤات فردية.

المرحلة الثانية: وتمتد من 1974 / 1975 إلى 1990 / 1991 حيث تميزت هذه المرحلة بزيادة الطلب الاجتماعي على خدمة التربية و التعليم مما تتطلب توسعا في الهرم التعليمي بنيويا و وظيفيا، كما تطلب مقابل ذلك عدة إجراءات تنظيمية و قانونية لتنظيم هذه المرحلة مما انعكس على فعل التوجيه المدرسي الذي عرف تغيرات هيكلية ووظيفية حيث "انتقل من مجال الفحوص الفردية إلى مجال الإعلام الجماعي والتوجيه الكمي وفقا للأهداف المحددة مسبقا في الخريطة المدرسية و المستقاة هي الأخرى من الأهداف الكمية لمختلف المخططات التنموية"، وفي هذه المرحلة لما بدأت المعايير ومقاييس التوجيه تختلف حسب الخريطة المدرسية ومخططات الإنمائية وكذا معدلات القبول في المراحل اللاحقة بدأ التوجيه ينحرف عن وظيفته التي تهدف إلى مساعدة التلميذ على اختيار مستقبله الدراسي و مستقبله المهني حسب رغبته وأصبحت وظيفة التوجيه وظيفة انتقائية حيث ينتقى التلاميذ حسب معدلاتهم وحسب الخريطة المدرسية للمقاطعة التربوية، فنتج عن هذه العملية مجرد توزيع لمجموعات التلاميذ على مختلف التخصصات والشعب المتوفرة حسب كل مقاطعة لملء التخصصات الشاغرة حتى على حساب رغبة التلميذ الأمر الذي يتعارض وديمقراطية التعليم، غير أنه أكبر ما ميز هذه المرحلة هو استحداث منصب مستشار التوجيه المدرسي، مما قد يبرر حداثة تجربة عملية التوجيه المدرسي.

المرحلة الثالثة: تمتد من سنة 1992 / 1993 إلى يومنا هذا، والتي تميزت حسب ذات المرجع بتراجع الاعتبارات الكمية مقابل مراعاة الاعتبارات النوعية وتتم بالعودة التدريجية إلى المهام الأصلية للتوجيه المدرسي والمهني إلا أن ذلك قد ينطبق على نصوص التوجيه ومراسيمه التنفيذية التي ظهرت خلال هذه الفترة أكثر مما قد ينطبق على التوجيه المدرسي كفعل و ممارسة وظيفية على مستوى المدرسة وكذا المحيط المدرسي.

مسلمات ومبادئ التوجيه المدرسي والمهني:

- ثبات السلوك الإنساني نسبيا وإمكانية التنبؤ به.
- مرونة السلوك الإنساني.
- مبدأ اجتماعية السلوك الإنساني (الإهتمام بالفرد كعضو في جماعته).
- مبدأ استعداد الفرد للتوجيه و الإرشاد.
- مبدأ حق الفرد في التوجيه.
- مبدأ إستمرارية التوجيه والإرشاد.
- مبدأ الدين ركن أساسي.
- مبدأ حق الفرد في الاختيار (حق الفرد في تقريره بنفسه مصيره).
- مبدأ التقبل.
- مبدأ إعتبار التوجيه عملية تعلم.

معايير سياسة التوجيه والإرشاد في الجزائر:

- 1- أسس التوجيه المدرسي والمهني العامة:
 - الأسس النفسية (الاستعدادات والميول).
 - الأسس التربوية (النتائج المدرسية - دور الأستاذ في توجيه التلاميذ - دور مستشار التوجيه في توجيه التلاميذ).
 - الأسس الاجتماعية (الأسرة-الأصدقاء-المجتمع).
- 2 أسس التوجيه المعتمدة من طرف الوزارة:
 - المعدل السنوي للتلميذ.

- الملمح التربوي للتلميذ.
- اقتراحات مجلس الأساتذة (اقتراحات الأساتذة أثناء قيامهم بمجالس الأقسام).
- رغبة التلميذ.
- ملاحظات مستشار التوجيه.
- احترام التنظيم التربوي أو ما يعرف بالخريطة التربوية.
- الوسائل السيكوبيداجية للتوجيه.
- بطاقة المتابعة والتوجيه إلى السنة الأولى ثانوي.
- بطاقة المتابعة والتوجيه إلى السنة الثانية ثانوي.
- بطاقة الرغبات.
- استبيان الميول والاهتمامات.
- سجل المتابعة والتوجيه.
- الاختبارات النفسية.

التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في ظل الإصلاحات الجديدة:

- نظرا للتغيرات الجديدة التي ظهرت في المنظومة التربوية على العموم وعلى عملية التوجيه على الخصوص حددت المواد 102/101/100 من النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية مهام جديدة لمستشار التوجيه المدرسي والمهني تظهر فيها بوضوح مهمة الإرشاد ومن بين هذه المهام ما يلي:
- مراقبة التلاميذ خلال مسارهم الدراسي وتوجيههم نحو رغباتهم وميولهم نحو مشروعهم الشخصي وفق رغباتهم وميولهم واتجاهاتهم ومعرفتهم لمتطلبات محيطهم الخارجي.
 - المشاركة في متابعة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات من الناحية النفسية البيداغوجية قصد تمكينهم من مواصلة الدراسة.
 - إستقبال الأولياء وتوعيتهم بضرورة توفير الجو النفسي الضروري لتعليم أبنائهم بشكل جيد .
 - استقبال التلاميذ الذين يعانون من اضطرابات نفسية وتحويلهم إلى الجهات المختصة التي لا يمكن للمستشار التكفل بها لوحده.
 - مشاركة الأولياء والفاعلين التربويين من أجل مساعدة التلاميذ على تحقيق أهدافهم.

كما نص القانون التوجيهي للتربية على تقديم معلومات كافية عن المنافذ المدرسية والجامعية مع دعم إمكانيات التكوين المهني والحرف والمسارات المهنية.

حسب القرار رقم 242 / 002 / 13 بتاريخ 29 أوت 2011 الذي أكد على مفهوم الإرشاد الذي يحضر التلميذ ويوجهه وفقا لقدراته و رغباته واستعداداته بالتنسيق مع متطلبات المحيط الإجتماعي والإقتصادي وصولا إلى البناء التدريجي لمشروعه المستقبلي معتمدا على اختياراته المهنية. إن صياغة الإصلاحات الجديدة لهذا المفهوم ركزت على إختيار التلميذ لمهنته وبناء مشروعه الشخصي.

المعيقات (الصعوبات) التي تواجه عملية التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر:

- صعوبة الكشف عن الاستعدادات الخاصة بكل تلميذ والتعرف على ميوله الحقيقية وعلى نواحي نشاطه المختلفة واتجاهاته النفسية وامكانياته الحقيقية.
- صعوبة تحديد نوع الدراسة أو التعليم الذي يناسب كل إستعداد أو ميل.
- صعوبة التأكد من النتائج المحصل عليها في الامتحانات والمسابقات والتي غالبا لا تعبر بصدق عن الإمكانيات الفعلية التي تصل إلى كفاية الفرد الحقيقة لانعدام وسائل التشخيص والحكم الصحيحين.
- صعوبة إكتشاف التلميذ لقدراته وامكاناته وميوله واتجاهاته واختياره التخصص الذي يناسبه وكيف يبني مشروعه المستقبلي. إضافة إلى جهله بسوق العمل والتشغيل.
- صعوبة الإشراف و التنقل بين مدارس التعليم المتوسط والثانوي لأداء العمل التوجيهي الضخم مما يؤدي إلى الإرهاق وعدم القدرة على أداء الواجب التوجيهي وغالبا ما يكون على حساب مصير التلميذ.
- صعوبة إيجاد المقاييس و الإختبارات والأدوات اللازمة لجمع البيانات عن التلاميذ وتشخيص مشكلاتهم.
- صعوبة عدم قدرة تلميذ عن التعبير عن مشاكله الخاصة بشكل جيد يصعب من عملية التوجيه ويحد من عملية التشخيص الصحيح.
- عدم المصارحة من قبل التلاميذ عند جمع المعلومات عنهم وعن المشكلات الخاصة بهم خوفا من المستشار أو من حديث زملائهم عنهم.

- النقص في المتخصصين فيه، وعدم توفير التسهيلات والوقت اللازم لتوفير خدمات التوجيه.
- النقص في الاختبارات النفسية المتوفرة في المدرسة علاوة على أن استخدام هذه الاختبارات يحتاج إلى قدرة و براعة حتى يمكن الاستفادة من نتائجها.
- ضعف التكوين في مجال التوجيه والارشاد المدرسي والمهني.